مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 05 السنة 2021 ص 712 - 729

تاريخ الإرسال: 2021/03/12 تاريخ القبول: 2021/09/18
تاريخ النشر :2021/11/04

واقع التحصيل للإيرادات الجبائية في بلدية المسيلة إيضاحات من تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020

The current state of the collecting of fiscal resources in the municipality of M'sila Evidences from annual report of the Court of Auditors 2020

د.عمران عبد الحكيم[1]
جامعة المسيلة (الجزائر)، [1] abdelhakim.amrane@univ-msila.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل ومناقشة واقع التحصيل للإيرادات الجبائية على مستوى بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017 على ضوء نتائج تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، وذلك من خلال تحليل ومناقشة طبيعة الإيرادات الجبائية المحصلة وأهميتها النسبية مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية، وكذا تحديد أسباب تدني حصيلة بعض الضرائب والرسوم على مستوى بلدية المسيلة.

وعلى ضوء نتائج البحث، تتبين أهمية الإيرادات الجبائية المسيرة من طرف مصالح الضرائب في تمويل بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017، ولكن يتبين من جانب آخر تدني حصيلة الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلدية، وذلك بسبب وجود العديد من الصعوبات والعراقيل التي تعرفها عملية التحصيل لتلك الضرائب والرسوم.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الجبائية، التحصيل، البلدية.

Abstract:

This paper aims to evaluate the current state of the collecting of fiscal resources in the municipality of M'sila

during the period 2014 to 2017 in the light of the annual report of the Court of Auditors 2020, by studying and identify the nature of these fiscal resources and their relative importance compared to the total of fiscal resources, and identify the reasons for the low collection of some taxes in the municipality of M'sila.

Through the research results, fiscal resources carried out by fiscal authorities are essential revenue in financing the municipality of M'sila during the period 2014-2017, but the fiscal resources carried out by the municipality is low, due to the many difficulties and obstacles that are known in the collection process for such taxes.

Keywords: Fiscal resources, collecting, municipality.

المؤلف المرسل: عمران عبد الحكيم، ABDELHAKIM.AMRANE@UNIV-MSILA.DZ

1. مقدمة

يعد موضوع الجباية المحلية من المواضيع الهامة التي لا تزال تعرف الكثير من النقاش والتحليل في إطار البحث عن الأساليب التي تجعل من الجماعات المحلية تتمتع بالقدرات الكافية التي تسمح لها بممارسة أعمالها بعيدا عن تقلبات المنح والإعانات المتأتية من الدولة في إطار وظائفها المتعددة.

وبالبحث في مصادر تمويل ميزانية البلديات، فإنه يلاحظ أن مصادر تمويلها تتميز بالتنوع من حيث مصادرها، ومعدلاتها، وحصصها على ضوء القوانين المعمول بها، ولكن على الرغم من ذلك تشكل الجباية المحلية بما تتضمنه من ضرائب ورسوم أحد أهم مصادر تمويل ميزانية البلديات، مع ملاحظة وجود تدخل للعديد من الأطراف المشاركة في عملية تسيير وتحصيل الإيرادات الجبائية المحلية.

1.1. إشكالية البحث

على ضوء ما سبق ذكره، يأتي هذا البحث ليحاول تحليل وتقييم واقع التحصيل للإيرادات الجبائية في بلدية المسيلة على ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع التحصيل للإيرادات الجبائية على مستوى بلدية المسيلة، وما هي أهم النقائص والصعوبات التي تعرقل تحسين مستوى الجباية المحلية للبلدية؟.

2.1. هيكل البحث

في محاولة الإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا البحث، فإنه سيتم تقسيم مضمون البحث على المحاور الأساسية التالية:

- الإطار العام لمضمون التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة **2020**.
- واقع التحصيل للإيرادات الجبائية في بلدية المسيلة.

2. الإطار العام لمضمون التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020

1.2. التعريف بمجلس المحاسبة بصفته أعلى هيئة للرقابة المالية

1.1.2. التعريف بمجلس المحاسبة

يعتبر مجلس المحاسبة هيئة ذات صلاحيات إدارية وقضائية، وهو يتمتع بالاستقلالية قصد ضمان الموضوعية والحياد والفعالية في أداء أعماله[1]، ويعتبر مجلس المحاسبة على ضوء القوانين الحالية بمثابة الهيئة العليا للرقابة اللاحقة لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وكذا رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، وهذا ما أشارت إليه المادة الثانية من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 2010/08/26، وكذا ما أكدت عليه أيضا المادة 199 من الدستور الجزائري لسنة 2020.

2.1.2. المهام الرقابية لمجلس المحاسبة وطبيعتها

على ضوء التشريعات المعمول بها المتعلقة بمجلس المحاسبة، فإنه يتولى مجموعة هامة من المهام الأساسية، لا سيما منها تلك المهام ذات الصلة بالعمليات الهادفة أساسا إلى تشجيع الاستخدام القانوني والفعال للموارد والوسائل والأموال العمومية، وكذا تطوير شفافية التسيير للمالية العامة، وتتمثل الرقابة المالية البعدية التي تتولاها المصالح المختصة على مستوى مجلس المحاسبة في العديد من المهام الرقابية، وهو ما تم تحديده ضمن ما ورد ضمن المادة الثانية من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 2010/08/26، وكذا المادة الثامنة والتاسعة منه.

وتتحدد طبيعة الرقابة الممارسة من طرف مجلس المحاسبة من خلال الأشكال الرقابية التالية[2]:

- الرقابة على أساس الوثائق المقدمة من طرف الهيئات والإدارات المعينة.
- الرقابة في عين المكان بشكل مفاجئ أو بعد التبليغ.

2.2. محتوى التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020

إن هذا التقرير السنوي الذي يرفعه مجلس المحاسبة إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول طبقا لأحكام الدستور، يتضمن 17 مذكرة إدراج تحتوي على أهم النتائج المستخلصة من أشغال التدقيقات المنجزة تنفيذا للبرنامج السنوي للرقابة لسنة 2018، وتوضح المذكرات المدرجة في هذا التقرير المعاينات والملاحظات والتقييمات الأكثر أهمية المتعلقة بشكل عام بشروط تسيير الموارد المالية والوسائل المادية والأموال العمومية من قبل الجهات التي خضعت للرقابة، لا سيما منها الهيئات والمصالح الإدارية، مثل الإدارات المركزية والمصالح غير الممركزة للدولة، والجماعات الإقليمية، وكذا الهيئات والمؤسسات العمومية باختلاف قوانينها الأساسية.

وعلى ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، فقد ركز التقرير من خلال مذكرات الإدراج على العديد من الاختلالات وأوجه القصور والنقائص التي تمت معاينتها على مستوى تلك الجهات الخاضعة لرقابة مجلس المحاسبة من خلال هذا التقرير.

يتضمن التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020 عدة فصول تنقسم إلى عدة مواضيع، حيث أن الفصل الأول من هذا التقرير المعنون بـ:"**ميزانية وإدارات الدولة**" قد تضمن الجوانب المتعلقة بعمليات تسيير عمليات التجهيز المسجلة بعنوان البرنامج القطاعي غير الممركز لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من طرف ولايات الجزائر، بومرداس، تلمسان، الجلفة ، وكذا بعض الجوانب الرقابية المتعلقة هياكل الدعم للتكوين والتربية لوزارة التربية الوطنية، وكذا تقييم البرامج العمومية لإنجاز وإعادة التأهيل للمناطق الصناعية ومناطق النشاط.

أما في الفصل الثاني المعنون بـ:"**الجماعات الإقليمية**" فقد تضمن تقييما شاملا للإيرادات الجبائية المحلية للعديد من البلديات الموزعة على العديد من ولايات الوطن، وذلك بالإضافة إلى العمليات الرقابية ضمن المواضيع التالية:

- برامج التجهيز في بلديات ولاية الجزائر: حالة الأشغال الجديدة.
- عمليات التطهير في الوسط الريفي في البلديات التابعة لولايات: تيزي وزو، بومرداس، البويرة.
- تسيير المدارس الابتدائية في البلديات التابعة لولايات: الأغواط، تامنغست، غرداية، الوادي، ورقلة، إيليزي.
- صندوق إعادة الاعتبار للحظيرة العقارية لبلديات ولايتي البليدة والمدية.
- الإعانات الممنوحة للجمعيات المحلية من طرف ولاية وبلدية بشار.

- الأملاك المنقولة في البلديات التابعة لولايات: وهران، معسكر، غليزان، مستغانم، سعيدة.

أما في الفصل الثالث المعنون بـ:" **المؤسسات والمرافق العمومية** " فنجد أن التقرير يتحدث عن بعض الجوانب المرتبطة بتقييمه لبعض المؤسسات والمرافق العمومية، لا سيما منها المؤسسات والمرافق التالية:

- المركز الوطني لليقظة بخصوص الأدوية والعتاد الطبي.
- المؤسسة العمومية الاستشفائية" جيلالي رحموني " بالمرادية.
- إنجاز برامج السكن من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية وهران.
- القروض المدعمة الممنوحة للاستثمار المنتج من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- هياكل دعم نشاطات البحث للمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات.

واقع التحصيل للإيرادات الجبائية في بلدية المسيلة

نحاول من خلال هذا المحور الوقوف على واقع التحصيل للإيرادات الجبائية على مستوى بلدية المسيلة، وذلك على ضوء مضمون تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 فيما يحص تقييمه للإيرادات الجبائية في البلديات التابعة لولايات: برج بوعريريج، المسيلة، البويرة.

1.3. واقع التحصيل للرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية

يقتصر دور البلديات ضمن الصلاحيات الممنوحة لها على تحديد فقط معدل بعض الضرائب أو مبالغها عن طريق مداولات للمجالس البلدية خاضعة لرقابة الجهات الوصية، ذلك أن البلديات على لا تتوفر على أي سلطة تستطيع من خلالها إنشاء الضرائب والرسوم، أو تعديها أو إلغائها.

وعلى ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، فإنه على الرغم من تنوع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية المسيلة، فإن مردود هذه الأخيرة يبقى ضعيف جدا، بحيث تتراوح أهميتها النسبية بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات الجبائية ما بين المعدلين 2,21 **%** **و** 3,93 **%** خلال الفترة 2014-2017، وهذا ما توضحه أكثر الأرقام الواردة في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (01): تطور الأهمية النسبية للإيرادات المحصلة على مستوى بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية (ألف دج)	904 044	850 806	794 794	896 928
إجمالي الإيرادات المحصلة من طرف البلدية (ألف دج)	19 952	20 317	20 808	35 280
%	2,21	2,39	2,62	3,93

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 216.

وعلى ضوء الصلاحيات المتاحة للبلديات، سنعرض واقع التحصيل للرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017.

1.1.3. الرسم على الإقامة

يبين التقرير أن بلدية المسيلة تتوفر على فتدقين، في حين أن الرسم يدفع من طرف فندق واحد، وقد بلغ ما تم تحصيله من هذا الرسم خلال الفترة 2014-2017 كان على التوالي كما يلي: 200 349 4 دج، 600 710 5 دج، 200 937 3 دج، 200 433 3 دج، وبالتالي يلاحظ عدم اهتمام البلدية بهذا الرسم بالشكل المطلوب، وذلك على الرغم من أن تحصيل هذا الرسم من طرف البلدية ليس مكلفا ولا يتطلب مجهودات كبيرة، وذلك بسبب أن تحصيله المباشر يتم من طرف أصحاب الفنادق الذين يتولون مسؤولية دفع إيراد هذا الرسم لأمين خزينة البلدية. وما يلاحظ

حول هذا الرسم هو ما أشار إليه التقرير من خلال الفقرة التالية:" تجدر الإشارة أن القانون المتعلق بالرسم على الإقامة اقتصر فقط على تحديد قواعد الضريبة وتعريفات هذا الرسم، دون النص على الآليات القانونية التي تسمح للبلديات بضمان دقة وصحة تصريحات المؤسسات المعنية"[3].

ونعتقد في هذا المجال أن هذه الأخيرة هي ملاحظة جديرة بالاهتمام من طرف الجهات الوصية لمراجعة وضبط الآليات التي تسمح بضمان دقة وصحة تصريحات المؤسسات المعنية بدفع الرسم على الإقامة.

2.1.3. الرسم الصحي على اللحوم

يكشف تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 على أن التحصيل للرسم الصحي على اللحوم مهمل ومتغاضى عنه من طرف البلدية، حيث لم تقم البلدية بأي إجراء تنظيمي من أجل تحصيل هذا الرسم والإستفادة من مداخيل هذا النوع من الرسوم، خصوصا وأن عمليات الذبح بالمذبح المتواجد ببلدية المسيلة كبيرة جدا، وبحسابات بسيطة فقد تم تقدير حجم الإيرادات الضائعة الناتجة عن عدم تحصيل هذا الرسم بأكثر من 19 مليون دج. والنقطة التي تلفت الانتباه، وهي مسألة في غاية الأهمية هو ما أشار إليه التقرير من خلال الفقرة التالية: " من جهة أخري، تجدر الإشارة إلى الغموض السائد لدى بعض المسؤولين المحليين والذين لا يميزون بين تأجير المذابح والرسم الصحي على اللحوم. وللتذكير، فإن المادة 463 من قانون الضرائب غير المباشرة تحدد بوضوح أنه في حالة تأجير الرسم الصحي على اللحوم فإنه يستوجب عقد اتفاقية منفصلة عن تلك التي عُقدت من أجل تحصيل الحقوق البلدية الأخرى، لذلك فإذا كان مستأجر المذبح مكلف كذلك بجمع الرسم الصحي على اللحوم، فإن تأجير هذا الرسم يجب أن يخضع لاتفاقية مستقلة. إن إيراد هذا الرسم أو

حتى إيراد تأجيره يتجاوز بكثير قيمة إيجار المذبح التي تغطي فقط الخدمات التي يوفرها المستأجر للمستعملين للمذبح، كالذبح والتنظيف، والتخزين والنقل." [4].

لذلك نرى من خلال هذه الملاحظة أنه من الضروري جدا النص القانوني على مسألة الفصل بين عمليتي تأجير المذابح، ومسألة التحصيل للرسم الصحي على اللحوم.

3.1.3. الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية

على الرغم من الأهمية المنتظرة من هذا الرسم في مجال تدعيم المالية المحلية للبلديات، إلا أن تقرير مجلس المحاسبة يبين بكل وضوح أن تثمين إيرادات هذا الرسم على مستوى بلدية المسيلة يبقى شبه معدوم، ولم تحقق البلدية أي إيراد من هذا الرسم، وذلك على الرغم من أن البلدية قد قامت بإعداد مداولات لتطبيق هذا الرسم.

4.1.3. حقوق الأعياد والأفراح

إن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 يشير إلى ضعف حصيلة هذه الحقوق على مستوى بلدية المسيلة، وقد تطورت قيمة تلك الحقوق خلال الفترة 2014-2017 كما يلي:

الجدول رقم (02): تطور حصيلة حقوق الأعياد والأفراح على مستوى بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
إيرادات حقوق الأعياد والأفراح (دج)	1 696 400	1 990 000	1 951 008	1 901 200

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 212.

وفي هذا المجال، يشير التقرير إلى أن بلدية المسيلة تحقق إيرادات معتبرة من هذه الحقوق مقارنة ببلدية بوسعادة مثلا، وذلك بسبب أن بلدية المسيلة تقوم بتحصيل هذه الحقوق بمناسبة تسجيل عقود الزواج، وذلك على الرغم من عدم قانونية هذا الإجراء، إلا أنه يعد أكثر نجاعة من التحصيل عند التصريح.

5.1.3. الرسم على الرخص العقارية

إن حصيلة هذا النوع من الرسوم تعد أكبر بكثير من حصيلة الرسوم السابقة الذكر، ذلك أن عملية تحصيل الرسم على الرخص العقارية لا يتضمن أي صعوبات بسبب أنه يدفع مباشرة من طرف طالبي الوثائق قبل تسليمها إياهم، وقد تطورت حصيلة هذه الرسوم على الرخص العقارية كما هو موضح في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (03): تطور حصيلة الرسوم على الرخص العقارية على مستوى بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
إيرادات الرسوم على الرخص العقارية (دج)	8 356 000	6 808 000	8 436 000	15 286 000

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 213.

وقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن القانون رقم 15-08 المؤرخ في 2008/07/20 المحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، المعدل والمتمم، قد سمح بتدعيم الإيرادات المرتبطة بهذه الرسوم على الرخص العقارية، وبالتالي فإن وجود متابعة مستمرة ومنتظمة لعمليات البناء والتعمير من شأنه التحسين في الإيرادات المنتظرة من هذا النوع من الرسوم.

6.1.3. حقوق الطريق، والأماكن والتوقف

على ضوء القوانين السارية المفعول، فإن حقوق الأماكن والتوقف يمكن اعتبارها بمثابة أتاوي تحصل من طرف البلديات بمناسبة شغل مساحة أرضية من الطريق العمومي، ومثال ذلك: مكان عرض السلع للتجار، مساحات خارجية للمقاهي، إنشاء كشك، حقوق الوقوف والتوقف في المساحات، معارض وأسواق،... ، ويتم تحدد التعريفات المرتبطة بهذه العمليات بواسطة مداولة المجلس الشعبي البلدي، والتي تخضع حسب ما هو معروف في هذا المجال لمصادقة الوصاية.

وفي إطار عملية الرقابة التي قام بها مجلس المحاسبة، فقد لوحظ أن البلدية لا تولي أهمية كبيرة لتثمين تلك الحقوق المرتبطة باستغلال الطرق والأماكن التابعة

للبلدية. وبالتالي يجب على البلديات الحرص على المتابعة المستمرة والمراقبة الدائمة للأملاك البلدية وكل عمليات شغلها، بحيث يتم إخضاع كل تلك العمليات للرخصة المسبقة[5].

2.3. واقع التحصيل للضرائب والرسوم المسيرة من طرف مصالح الضرائب

تشكل الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مصالح الضرائب عنصرا هاما ضمن إجمالي الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017، بحيث تتجاوز أهميتها النسبية أكثر من 95% من إجمالي الإيرادات الجبائية، وهذا ما تبرزه أكثر الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

الجدول رقم (04): تطور الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية المسيرة من طرف مصالح الضرائب لبلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية (ألف دج)	904 044	850 806	794 794	896 928
إجمالي الإيرادات المحصلة من طرف مصالح الضرائب (ألف دج)	884 091	830 489	773 987	861 648
%	97,79	97,61	97,38	96,07

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 216.

1.2.3. تحليل الأهمية النسبية لتركز الإيرادات الجبائية في ثلاث ضرائب أساسية(TAP, TVA, IFU)

يظهر تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 وجودا لتركز ضريبي لحصيلة الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف مصالح الضرائب في ثلاث أنواع من الضرائب الأساسية، والتي تشمل كلا من الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، والضريبة الجزافية الوحيدة، وتتراوح أهميتها النسبية مقارنة بإجمالي الإيرادات

الجبائية مابين 94,34% و 95,65% خلال الفترة 2014-2017، وهذا ما توضحه أكثر الأرقام الواردة في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (05): تطور حصيلة الضرائب الثلاثة (TAP, TVA, IFU) وأهميتها النسبية ضمن إجمالي الإيرادات الجبائية لبلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017 (ألف دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات الجبائية للبلدية	904 044	850 806	794 794	896 928
حصيلة الضرائب الثلاثة (TAP, TVA, IFU)	864 543	813 832	753 527	846 200
%	95,63	95,65	94,81	94,34

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 218.

وما يشير إليه تقرير مجلس المحاسبة على ضوء هذه الوضعية، هو أن "يعود هذا التركيز إلى المردودية المرتفعة لهذه الضرائب والرسوم التي أوكل تسييرها وتحصيلها لمصالح الضرائب، خاصة أنها تتمتع بالإمكانيات البشرية المؤهلة والمتخصصة من جهة، مقارنة مع ما تتوفر عليه البلديات، ومن جهة أخرى، فإن هاته النسب المرتفعة تُفسر على أنها ناتجة عن عجز البلديات في مجال التعبئة والتحصيل"[6].

2.2.3. تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي(صنف المداخيل العقارية)

يشير تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن الضريبة على الدخل الإجمالي، صنف المداخيل العقارية الناجمة عن الأملاك المبنية وغير المبنية المؤجرة، تدر إيرادات معتبرة وبصفة منتظمة، لا سيما بالنسبة للبلديات الحضرية بلدية المسيلة، ذلك أن بلدية المسيلة بصفتها بلدية مقر الولاية، فهي تجني مبالغ مهمة مصدرها هذه

الضريبة، وقد تطورت حصيلة هذا النوع من الضرائب كما هو موضح في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (06): تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي(صنف المداخيل العقارية)لبلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017(ألف دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات الجبائية الناجمة عن الضريبة على الدخل الإجمالي(صنف المداخيل العقارية)	10 691	10 539	14 676	10 477

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 220.

وقد يعزى ذلك إلى أن بلدية المسيلة هي من البلديات الحضرية التي تسجل عمليات عقارية معتبرة يتم التصريح بها من طرف أصحابها، وبالتالي ستكون هناك حصيلة جبائية تتوافق مع طبيعة البلدية الحضرية. ولكن في نفس الوقت يشير التقرير إلى وجود بعض الرسوم والأتاوى التي توفر إيرادات ضئيلة وغير منتظمة، بينما البعض الآخر منها لا يضمن أي إيراد، وذلك من الرغم من أن تلك الرسوم تتعلق بالتزامات لمؤسسات عمومية، وهذا ما أكده تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 من خلال الفقرة التالية:" إن الإتاوات المرتبطة بشغل الأملاك العمومية للدولة والجماعات المحلية بواسطة المنشآت وخطوط النقل أو توزيع الكهرباء والغاز ومحطات الاتصال (المادة 86 من قانون المالية لسنة 2003) غير مطبقة على مستوى البلديات المعنية بالرقابة، ونفس الشيء بالنسبة للرسم على الممتلكات، الذي تعود نسبة 20 % منه لفائدة البلديات والذي لم يحقق أي إيراد بهذه البلديات" [7].(حاليا تستفيد البلديات من نسبة 30% حصيلة الرسم على الأملاك بمقتضى المادة 26 من قانون المالية 2020.)

3.2.3. تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم العقاري

يشير تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن حصيلة الرسم العقاري تتميز بالمحدودية، ولا تعكس أبدا التطور المستمر للممتلكات العقارية ببلدية المسيلة، حيث أشار التقرير إلى أن نسبة المبالغ السنوية المحصلة من الرسم العقاري مقارنة بمجموع سندات التحصيل لم تتجاوز 13,33 % في سنة 2015، ويشير التقرير إلى أهم الأسباب المتعلقة بتدني حصيلة هذا الرسم، والتي من بينها[8]:

- الرسم لا يغطي كل الممتلكات الخاضعة للضريبة، وذلك نتيجة لغياب عمليات التحيين الدوري لبطاقيات الأملاك الخاضعة للرسم العقاري.
- البلديات لا تقوم بإرسال الكشوف المحددة لرخص البناء المسلمة خلال السنوات السابقة للمصالح الجبائية، والمصالح الجبائية من جهتها لم تبادر بالمطالبة بإرسالها .
- سجلت المصالح الضريبية تأخرا كبيرا في إرسال الجداول الضريبية المرتبطة بالرسم العقاري إلى أمين الخزينة، حيث لوحظ أن القوائم الضريبية المتراكمة للسنوات 2014 و 2015 لم يتم إرسالها إلى أمين خزينة بلدية المسيلة إلا في سنة 2017، أما بالنسبة للجداول الضريبية المتعلقة بسنتي 2016 و2017 فلم ترسل بعد، وذلك إلى غاية تاريخ نهاية الرقابة (نهاية سنة 2018).
- زيادة على تراكم الجداول الضريبية، يوجد نقص كبير في عدد الموظفين المؤهلين على مستوى أمناء الخزائن البلدية.
- عدم إقبال المواطنين على التسديد لتلك الرسوم العقارية لكونها تتعلق بالتراكم لعدة سنوات.

4.2.3. تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على رفع النفايات المنزلية

يشير تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن حصيلة الرسم على رفع النفايات المنزلية تبقى ضعيفة ببلدية المسيلة، ولم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 10,98 % خلال الفترة 2014-2017، كما أشار التقرير إلى أنه لم يتم مراجعة

مبالغ الرسم على رفع النفايات المنزلية على ضوء ما أقره قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ذلك أن بلدية المسيلة لم تقم بإجراء المداولة قصد تطبيق المبالغ الجديدة إلى غاية تاريخ نهاية الرقابة (نهاية سنة 2018). كما أشار التقرير إلى أن عملية تحصيل وتسيير الرسم على رفع النفايات المنزلية تعرف نفس النقائص التي أشرنا إليها سابقا بخصوص الرسم العقاري.

5.2.3. تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسوم البيئية

يشير تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن حصيلة الرسوم البيئية ببلدية المسيلة تبقى ضعيفة ولا تساهم مساهمة معتبرة في تمويل ميزانية البلدية، ولكن على الرغم من ذلك، فقد أشار التقرير إلى أن بلدية المسيلة هي البلدية الوحيدة التي سجلت إيرادات ناتجة عن هاته الرسوم بلغت عائداتها على التوالي المبالغ التالية:

- سنة 2014 بمبلغ: 385 119 4 دج.
- سنة 2015 بمبلغ: 789 318 3 دج.
- سنة 2016 بمبلغ: 513 909 1دج.
- سنة 2017 بمبلغ: 245 910 1دج.

3. خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث معرفة واقع التحصيل للإيرادات الجبائية على مستوى البلديات على ضوء نتائج تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، وقد تم استخلاص مجموعة من النتائج الهامة المتعلقة بواقع التحصيل للإيرادات الجبائية على مستوى بلدية المسيلة، وعلى ضوء ذلك تم تقديم مجموعة من الاقتراحات الهامة الهادفة إلى تحسين الجباية المحلية للبلديات.

1.4. نتائج البحث

- على الرغم من تنوع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية المسيلة، فإن مردودها يبقى ضعيفا جدا، بحيث تتراوح الأهمية النسبية لحصيلة الرسوم والحقوق

المسيرة من طرف البلدية بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات الجبائية ما بين 2,21 % و3,93 % خلال الفترة 2014-2017.

- تعزي أسباب تدني حصيلة الرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية المسيلة إما إلى عدم اهتمام البلدية بتحصيل بعض الرسوم مثل: الرسم على الإقامة والرسم الصحي على اللحوم، بحيث يلاحظ عدم اهتمام البلدية بالرسم على الإقامة بالشكل المطلوب، وذلك على الرغم من أن تحصيل هذا الرسم من طرف البلدية ليس مكلفا ولا يتطلب مجهودات كبيرة، كما أن التحصيل للرسم الصحي على اللحوم مهمل ومتغاضى عنه من طرف البلدية، حيث لم تقم البلدية بأي إجراء تنظيمي من أجل تحصيل هذا الرسم والإستفادة من مداخيله.
- إن بلدية المسيلة لا تولي أهمية كبيرة لتثمين تلك الحقوق المرتبطة باستغلال الطرق والأماكن التابعة للبلدية، كما أن إيرادات الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية على مستوى بلدية المسيلة يبقى شبه معدوم، ولم تحقق البلدية أي إيراد من هذا الر سم، وذلك على الرغم من الأهمية المنتظرة من هذا الرسم في مجال تدعيم المالية المحلية.
- تشكل الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مصالح الضرائب عنصرا هاما ضمن إجمالي الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية المسيلة خلال الفترة 2014-2017، بحيث تتجاوز أهميتها النسبية أكثر من 95% من إجمالي الإيرادات الجبائية.
- يوجد تركز ضريبي لحصيلة الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف مصالح الضرائب في ثلاث أنواع من الضرائب الأساسية، والتي تشمل كلا من الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، والضريبة الجزافية الوحيدة،

وتتراوح أهميتها النسبية مقارنة بإجمالي الإيرادات الجبائية مابين 94,34% و 95,65% خلال الفترة 2014-2017.

- إن حصيلة الرسم العقاري تتميز بالمحدودية، ولا تعكس أبدا التطور المستمر للممتلكات العقارية ببلدية المسيلة، كما أن حصيلة الرسم على رفع النفايات المنزلية تبقى ضعيفة ببلدية المسيلة، كما أنه لم يتم مراجعة مبالغ الرسم على رفع النفايات المنزلية على ضوء ما أقره قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ذلك أن بلدية المسيلة لم تقم بإجراء المداولة قصد تطبيق المبالغ الجديدة إلى غاية تاريخ نهاية الرقابة (نهاية سنة 2018).
- إن حصيلة الرسوم البيئية ببلدية المسيلة تبقى ضعيفة ولا تساهم مساهمة معتبرة في تمويل ميزانية البلدية، ولكن على الرغم من ذلك، فقد أشار التقرير إلى أن بلدية المسيلة هي البلدية الوحيدة التي سجلت إيرادات ناتجة عن هاته الرسوم مقارنة مع بلديات أخرى شملها تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020

2.4. التوصيات

على ضوء نتائج البحث، هناك جملة من التوصيات التي نرى أنها هامة في المرحلة القادمة، لعلنا نذكر منها ما يلي:

- ضرورة النص القانوني على مسألة الفصل بين عمليتي تأجير المذابح، ومسألة التحصيل للرسم الصحي على اللحوم.
- مراجعة القانون المتعلق بالرسم على الإقامة، والعمل على ضبط الآليات التي تسمح بضمان دقة وصحة تصريحات المؤسسات المعنية به.
- ضرورة العمل على إتخاذ كافة الإجراءات الاستعجالية للرفع من مردودية تلك الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلديات، لا سيما عبر ضبط ومعالجة كل النقائص والصعوبات التي تعيق عمليات التحصيل لتلك الرسوم والحقوق، مع

تحميل المسؤوليات الكاملة لكل الأطراف ذات الصلة ضمن عمليات التحصيل الجبائي، مع مراعاة إعطاء الأهمية الكافية لعملية تكوين منتخبي ومستخدمي البلديات ضمن المجالات الجبائية لما لهم من دور في إطار تحسين مستويات الجباية المحلية للبلديات في الجزائر.

4. المراجع

[1] المادة الثالثة من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 المتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر، عدد1995/39، ص.3.

[2] المادة 14 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 المتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر، عدد1995/39، ص.5.

[3] مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2020، ص.207.

[4] مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2020، ص.209-210.

[5] مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2020، ص.214.

[6] مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2020، ص.220.

[7] مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2020، ص.222-223.